

أفضية النبي ﷺ وأثرها في ترسيم ملامح شخصية القاضي المسلم

أمجد علي سعادة*

ملخص

يعتبر القضاء من أبرز المهام وأعظم الوظائف التي تحفظ استقرار المجتمع ومنعة الأمة وهو الصورة الماثلة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الواقع المعاصر، ونظراً لشدة خطره وبالغ أثره كان من الولايات العامة التي تناط برأس الدولة، وقد تولى النبي صلى الله عليه وسلم هذا المنصب بنفسه، واناب عنه غيره وأرسل قضاياه في الأمصار، ووليه الخلفاء والولاة من بعده عليه السلام واعتنوا به أشد العناية، ولهم في ذلك رسائل معروفة ووصايا معلومة أرست نظاماً قضائياً متميزاً بين الأنظمة لا تزال الامم تستهدي به.

ونلاحظ من رسول الله ﷺ عناية فائقة بالقضاء وتهئية القضاة وأختيارهم، ولذا احببت ان اسلط الضوء في هذا البحث على أهمية أفضية النبي ﷺ من خلال بيان طبيعتها وأدلة حجيتها الشرعية والقضائية، إضافة إلى محاولة النظر في شخوص وشخصيات قضاة النبي ﷺ، وأن أفيد من ذلك في ترسيم ملامح شخصية القاضي المسلم التي تمثلها قضاة الاسلام من الصحابة ومن تبعهم مبينا اصولها التي استندت اليها من خلال المبادئ والقواعد والإشارات المبثوثة في ثنايا أفضية النبي ﷺ ومن خلال اختياره لقضائه.

الكلمات الدالة: أفضية النبي، القاضي المسلم.

المقدمة

الحمد لله على توفيقه وامتنانه، والشكر له على عطائه وإحسانه، وأشهد أن لا إله إلا الله تعظيماً لشانه، وأشهد أن سيدنا وقُدوتنا وشفيعنا محمد خاتم رسله وصفوة خلقه الساعي إلى رضوانه.

وبعد...

فلا يزال القضاء منطلق إشراق ومبعث استقرار لما يقوم به من العدل والحق، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء: 58)، والعدل هو الذي قامت به السموات والأرض وبعث الرسل لأجله، لما يمثله العدل من توازن وانسجام بين الفئات المختلفة، والأشخاص المتشاحنة، فمقصد ذلك جميعاً نفع الناس ومصالحتهم واستقرار حياتهم وفق محددات الحقوق والواجبات التي بينها الشرع ليلتزم الناس جميعاً بها، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: 25)،

لذلك كان رسول الله ﷺ القدوة في الحكم بالعدل والقسط بين الناس فكان أول قاض ومرجعاً للحكم بين الناس بما أمره الله به من العدل والقسط، ولا يزال يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله⁽¹⁾ فكان من الصحابة ومن التابعين ومن كل عصر قضاة عدل يمضون على سنن المصطفى ﷺ في قيامه بأمر الله قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: 18)، وقال ﷺ: ﴿إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ﴾⁽²⁾.

وتعد السيرة القضائية للنبي ﷺ تراثاً ضخماً يزخر بقواعد ومبادئ وقوانين تتسم بالعدل الرباني والشمول لكافة الجوانب، بل إنها أسهمت في استقرار وازدهار النظام القضائي الإسلامي على مر العصور، وقد أوليت أفضية النبي ﷺ عناية فائقة من العلماء السابقين في مجال الأحكام القضائية في ثنايا كتبهم الفقهية، وصنف بعض العلماء مصنفات في أدب القاضي والقضاء، وحث كتب الحديث في ثناياها مجموعات من أفضية النبي ﷺ، وقد حاول الباحث أن يسلط الضوء في هذا البحث على أهمية منصب القضاء وخاصة أفضية النبي ﷺ فيما يتعلق ببيان طبيعتها وأدلة حجيتها الشرعية والقضائية، وجوانب من اهتمام النبي ﷺ في اختيار

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان. تاريخ استلام البحث 2011/10/12، وتاريخ قبوله 2013/6/16.

السمات القضائية لشخصية النبي ﷺ وقضاته.

منهجية البحث

في سبيل وصول الباحث إلى النتائج المرجوة من البحث، فقد اتبع الباحث المناهج العلمية الآتية:

أولاً: المنهج الاستقرائي؛ حيث تتبع الباحث قضية النبي ﷺ وحصر القضية الذين ولاهم النبي ﷺ القضاء في حياته، وذلك من خلال كتب التراث والمصادر التاريخية والحديثة المتاحة.

ثانياً: المنهج التحليلي؛ حيث حاول الباحث تحليل النتائج التي وصل إليها من خلال استقرائه للنصوص والحوادث والوقائع القضائية، إضافة إلى تحليل الشخصية القضائية للنبي ﷺ وقضاته رضي الله عنهم.

ثالثاً: المنهج الاستنباطي؛ حيث عمد الباحث إلى الاستفادة من نتائج الاستقراء والتحليل في محاولة ترسم الخصائص الشخصية للقاضي المسلم فيما يمكن اعتباره معايير وضوابط للقاضي المسلم الناجح.

خطة البحث

وقد جاءت خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: قضية النبي ﷺ وقضاته.

تمهيد: أهمية منصب القضاء

المطلب الأول: قضية النبي ﷺ طبيعتها وحجيتها

المطلب الثاني: قضية النبي ﷺ وعنايته في اختيارهم وإعدادهم

المبحث الثاني: ملامح الشخصية للقاضي المسلم التي أرساها النبي ﷺ من خلال قضائه وقضاته.

المطلب الأول: السمات الأساسية لشخصية القاضي المسلم.

المطلب الثاني: سمات السلوك الاجتماعي للقاضي المسلم.

وأخيراً... أسأل الله سبحانه أن يكتب لهذا العمل القبول، وأن يجعله خالصاً لوجهه سبحانه، هذا وما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من نقص أو خلل أو نسيان فمني ومن الشيطان، والله ورسوله ودينه منه براء.

المبحث الأول

أقضية النبي ﷺ وقضاته

تمهيد: أهمية منصب القضاء

للقضاء وظيفة تمثل في إقامة العدل ورد الحقوق واستقرار المجتمعات؛ ذلك أنه يمثل ضرورة اجتماعية مدنية حضارية فاجتماع الناس وتعاملهم قد يؤدي إلى خلافهم

القضاة إعدادهم، إضافة إلى التركيز على بعض النقاط التي تبرز جانباً من التوجيهات التربوية السلوكية المستنبطة من أقضية النبي ﷺ التي تسهم في بناء ملامح شخصية القاضي المسلم في جوانب شخصيته وسلوكه الاجتماعي.

مشكلة البحث

تطلق مشكلة هذه الدراسة الموسومة بـ "أقضية النبي ﷺ وأثرها في ترسيم ملامح شخصية القاضي المسلم" في إمكانية الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل لأقضية النبي ﷺ من أثر على تحديد ملامح شخصية القاضي المسلم؟

- ما مدى انعكاس سمات الشخصية القضائية للنبي ﷺ على شخصية قضاة عصر النبوة؟

- هل كان لاختيارات النبي ﷺ لقضاته معايير تستند إلى شخصيتهم؟

- هل يمكن استنباط معايير وسمات تصلح لتكون مقومات لاختيار القضاة في العصر الحاضر؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال سعيها في الوصول إلى توظيف الإرث القضائي في عصر النبوة في الواقع المعاصر، ويتمثل ذلك من خلال الآتي:

أولاً: تتبع أقضية النبي ﷺ وبيان طبيعتها وتحليل مضامينها.

ثانياً: حصر القضية الذين ولاهم النبي ﷺ القضاء في عصره.

ثالثاً: تقديم مقترح لشخصية القاضي المثالية في ضوء أقضية النبي ﷺ وشخصية قضاته.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقديم تحليل السمات الشخصية للقضاة الذين ولاهم النبي ﷺ القضاء في عصره.

2. تسليط الضوء على السمات والخصائص المستخلصة من أقضية النبي ﷺ.

3. تقديم فهم صحيح لمضمون حديث "لعلكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن بحجته من الآخر... فأقضي له على وفق ما اسمع"

4. استخلاص المعايير والمميزات التي كان النبي ﷺ يراعيها في قضاته وقولبتها بقوالب تصلح للمراعاة في العصر الحاضر.

5. استنتاج مقاييس لكفاءة القاضي المسلم بالمقارنة مع

3. القضاء يحقق الاستقرار للمجتمع والدولة، فيحفظ

هيبة الدولة والقانون فيكون القضاء مرجعاً للخصوم وطريقاً لتحصيل الحقوق فلا يلجأ الناس إلى الوسائل الشخصية والطرق غير القانونية لتحصيل حقوقهم لذلك قال عمر بن الخطاب ﷺ في رسالته إلى أبي موسى الأشعري ﷺ بقوله: "آس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك، حتى لا ييأس الضعيف من عدلك، ولا يطمع الشريف في حيفك"⁽⁶⁾.

4. القضاء يحفظ الحقوق ويحميها، فإن الحق في

التشريع الإسلامي له طبيعة خاصة⁽⁷⁾، وهذه الحقوق يجب حمايتها لمصلحة صاحب الحق حماية تحول دون تعرضها للاعتداء أو تعد يفوت مصلحة انتفاع صاحب الحق بحقه ولو كان جزئياً أو مؤقتاً، ولذلك قال عمر بن الخطاب ﷺ: "ولا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له"⁽⁸⁾.

5. القضاء يقطع النزاعات ويفصل الخصومات بحكم

ملزم من القاضي، فيكون كل تصرف يخالف مقتضى حكمه تعد أو مخالفة للقانون توجب العقوبة فيرتدع المنازع، إلا إن ثبت له حق بوجه قانوني فعندها يلجأ إلى القضاء فيعطيه حقه، فإذا كان القضاء عادلاً يحاكم الكل ويساوي بين الجميع فإن النفوس تطيب به وتطمئن.

المطلب الأول

أقضية النبي ﷺ طبيعتها وحجيتها

الفرع الأول: تصرفات النبي ﷺ وطبيعته أقضيته

تفاوتت تصرفات النبي ﷺ من حيث طبيعتها وجواز الاجتهاد معها ومخالفتها وذلك ما يجده الناظر فيما روي عنه ﷺ ومواقف الصحابة وتعاطيهم معها، وعندما ينظر الباحث يجد أن معرفة الفروق الدقيقة بين التصرفات المختلفة يعين في حصر أقضيته وتمييزها سواها من التصرفات، وقد حُصرت هذه التصرفات فيما يصدر عنه ﷺ من أقوال وأفعال في أربعة أقسام⁽⁹⁾:

القسم الأول: تصرفاته ﷺ باعتباره نبياً مرسلًا إليه، أي

باعتبار الرسالة وتبليغ الوحي من الله سبحانه إلى الناس أجمعين⁽¹⁰⁾، وهذه التصرفات القولية والفعلية واجبة الاتباع، وعامة الآيات والأحاديث الدالة على وجوب طاعته ﷺ تحمل على هذه القسم أصالة وقد تشمل غيره تبعاً، لأن هذا هو المقصد الرئيس للنبوة والرسالة، بل إن الله سبحانه قد كان يرسل في بني إسرائيل أنبياء مبلّغون ويرسل لهم ملوكاً حكماً كما في قصة طالوت حتى اجتمعت النبوة والحكم في داود وسليمان عليها السلام.

لتعارض مصالحهم وتشابكها، والخلاف قد يؤدي إلى النزاع الذي يينغي فضه وحله وإلا انهدم النظام الاجتماعي وفسدت البنية المدنية والحضارية، فكان لابد من أن يقوم القضاء لإقامة العدل وحفظ الحقوق وحماية النظام، وذلك كله من وظيفة الحاكم، وإنما أقيم الحاكم لرعاية هذه المصالح، وقد صدر الماوردي كتابه الأحكام السلطانية بقوله: "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"⁽³⁾.

ومن هنا كان للقضاء أهمية بالغة في التشريع الإسلامي وربما كان اهتمامه به لمعان لم تدركها النظم الأخرى، ولا أدل على هذا الاهتمام وتلك الأهمية من كثرة الأدلة الشرعية من القرآن والسنة المتعلقة بالقضاء والحكم والخصومات وأسبابها وطرق علاجها وأحكامها، وتتمثل أهمية القضاء في التشريع الإسلامي في نقاط أبرزها:

1. القضاء يحقق هدف الإستخلاف وحقيقته، فالقضاء

يهدف إلى الحكم بين الناس بحكم الله وشرعه، قال تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (ص: 26)، وقد استدل العلماء بهذه الآية على وجوب القضاء وتنفيذ الحكم بين الخصوم⁽⁴⁾. وكذلك ارسل كل الأنبياء لذلك فأمر الله رسوله ﷺ بالحكم بين الناس بما أنزل الله إليه فقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105).

2. القضاء يحقق العدل ويرفع الظلم، وذلك من أعظم

مقاصد الإسلام قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ (النحل: 90)، وقد قرر الإسلام العدل مبدأ عاماً لنظامه وأمر بالتزامه على كل من ولي الحكم أو القضاء فقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (النساء: 58)، والعدل باعتباره قيمة إسلامية يشمل الكل ولا يميز بين الناس على أساس الدين أو القرابة أو العاطفة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَالِلَّهِ أُولَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ (النساء: 135)، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقَوِّىِّ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (المائدة: 8)، يقول ابن القيم رحمه الله: "فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة"⁽⁵⁾.

والإمامة النبوية.

وينصب هذا البحث على بيان تصرفات النبي ﷺ فيما يندرج تحت هذا القسم من التصرفات، أي باعتباره ﷺ قاضياً يفصل بين المتخاصمين.

الفرع الثاني: حجية أقضية النبي ﷺ

الحجية مصطلح يطلق ويراد به مدى اعتبار التصرف بالإلزام واحتمال النقص أو الأبطال، وعامة الفقهاء على أن الحكم القضائي ملزم واجب التنفيذ لا يجوز إبطاله إلا في حالات ضيقة نحو بناءه على جور أو ترك ما لا يجوز تركه في القضاء من الأدلة والبيانات ونحو ذلك⁽²¹⁾.

وإذا ما نظرنا إلى أقضية النبي ﷺ ومدى حجيتها فإننا نرى أنه لا بد من اعتبار أن أقضية النبي ﷺ حجة واجبة الاتباع والاعتبار، وذلك أن أقضيته ﷺ من سنته القولية أو الفعلية، ولا خلاف بين أهل العلم في وجوب اتباع سنته ﷺ ويدل على ذلك كثير من الأدلة النقلية والعقلية التي ذكرت طرفاً منها في ثنايا هذا البحث ولعموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: 59)، إضافة إلى الأمور الآتية:

أولاً: أن رسول الله ﷺ ولي ولاية القضاء بأمر الله له وقياماً بمقتضى الخلافة في الأرض قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105)، وقال تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 48)، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة: 49)، والاتباع لما أنزل الله واجب وتحريم مخالفته، وأحكامه ﷺ مما أنزل الله.

ثانياً: أن الله سبحانه أثبت وجوب القضاء بما يوائم الشرع ووجوب الإلتزام بحكمه ﷺ فبذلك تثبت حجية أقضيته ﷺ بالأدلة النقلية قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ (النساء: 105)، فقام ﷺ بما أوكله به ربه؛ فهو المبلغ عنه المظهر لحكمه المسدد بوحيه قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَىٰ﴾ (النجم: 3)، لذلك كان النزول على قضائه ﷺ والرضى بأحكامه واجب شرعي قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ (النساء: 65) وقد ورد في سبب نزول الآية ما أورده البخاري ومسلم عن عروة قال: "خاصم الزبير رجلاً من الأنصار في شريح من الحرة

القسم الثاني: تصرفاته ﷺ باعتبار الإمامة والحكم، وهي

التصرفات السياسية التي تخضع للمصلحة ومقام الحال في سياسة الدنيا وتسيير أمور الناس وحفظ الدولة باعتباره ﷺ الإمام الأعظم في الدولة الإسلامية⁽¹¹⁾، وهذا القسم في سياقة يفهم قوله ﷺ: ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ﴾⁽¹²⁾، وفيه تفهم مخالفة السعود - سعد بن معاذ وسعد بن عباد رضي الله عنهما - لما أراد النبي ﷺ مصالحة عيينة بن حصن يوم الأحزاب على ثلث تمر المدينة فقال له: يا رسول الله إن كان هذا أمراً من السماء فتسلم لأمر الله تعالى وإن كان برأيك وهواك اتبعنا رأيك وهواك وإن لم يكن أمراً من السماء ولا برأيك وهواك فوالله ما كنا نعطيهم في الجاهلية بسرة ولا تمررة إلا شراء أو قرى فكيف وقد أعزنا الله بالاسلام⁽¹³⁾، ومشورة بدر وأحد والخندق وخيبر وقول عمر رضي الله عنه في الحديبية وفعله ﷺ في توزيع غنائم حنين... الخ.

القسم الثالث: تصرفه ﷺ باعتباره مفتياً بالنظر فيما أنزل

عليه من أحكام وتنزيلها على الوقائع⁽¹⁴⁾، وقد جمع القرافي بينه وبين الرسالة في الفرق السادس والثلاثين من كتابه الفروق⁽¹⁵⁾، والصحيح أن هذا قسم مستقل كما بينه القرافي في الأحكام⁽¹⁶⁾ وابن الشاطي في إدرار الشروق⁽¹⁷⁾ وهذا القسم أقل وقوعاً من غيره، ويمكن أن يستشهد له بقصة خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها في قصة شكواها لما ظاهر منها زوجها فقال ﷺ: ﴿ما أعلم إلا أنك حرمت عليه﴾⁽¹⁸⁾ ثم نزلت آيات سورة المجادلة.

القسم الرابع: تصرفه ﷺ باعتباره قاضياً بفضه الخصومة

والإلزامه بالتنفيذ في ضوء الحجج والبيانات التي يقدمها الخصوم، يقول القرافي: "والحكم إنشاء وإلزام من قبله ﷺ بحسب ما يسنح من الأسباب والحجج... وهو في الحكم أيضاً متبع لأمر الله تعالى له بأن ينشئ الأحكام على وفق الحجاج والأسباب لانه متبع في نقل ذلك الحكم عن الله تعالى، لأن ما فوض إليه من الله تعالى لا يكون منقولاً عن الله تعالى"⁽¹⁹⁾، فهو ﷺ بذلك منشئ لحكم قضائي مستند إلى الشرع في واقعة نزاع معين استناداً إلى الحجج والبيانات، فلا يكون التصرف قضاء حتى يكون في حق محل نزاع قامت فيه خصومة بين طرفين، فيسمع للطرفين إلا أن يكون أحدهما غائباً لا سبيل إلى سماعه أو امتنع بإرادته عن الحضور أو بذل البيئات، فإذا تحققت هذه الشروط كان التصرف منه قضاء؛ لأن القضاء في حقيقته هو: فصل الخصومة وقطع النزاع بحكم الشرع، بقول ملزم من ذي ولاية⁽²⁰⁾، لذلك فإن منصب القضاء يقوم في طبيعته على أساس الولاية الشرعية ويحقق في غايته وظيفة الخلافة

بحجته...

يُحتج على حجية أقضية النبي ﷺ وأحكامه بحديث «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»⁽²⁸⁾.

يقول البعض: إن هذا الحديث يثبت أن رسول الله ﷺ إذا حكم فإنه يحكم بصفته البشرا، وأنه قد يخطئ مما يستلزم ضرورة عدم اكساب أحكامه وأقضيته ﷺ صفة الحجية المانعة للنقض، فيما يعد الحكم الشرعي واجب الإلتباع.

والجواب عن ذلك: أن هذا الحديث هو الوحيد في باب، وعامة الأدلة دالة على ثبوت الحجية وعدم قابلية النقض إلا بنص شرعي ابتداء ووجوب الإمتثال انتهاء، والحديث صحيح أخرجه البخاري في سبعة مواضع من صحيحه وأخرجه مسلم وأصحاب السنن جميعا ومالك وأحمد وغيرهم.

إن هذا الحديث لا يدل على ما قد يتبادر من فهمه من عدم الحجية بل يجب فهمه على نحو آخر وهو وعظ الخصوم وخاصة إذا وجد القاضي أن الحق لا بينة عليه، أو أن البينة قد تخالف الواقع، وهو تعليم منه ﷺ بأن حكم القاضي يسري في الظاهر دون الباطن فلا يحل حكمه حراما ولا يحرم حلالا، وذلك ما فهمه علماؤنا رحمهم الله ويظهر ذلك من خلال تبويباتهم للحديث؛ حيث أورده البخاري في سبعة مواطن بوب لها: باب أثم من خاصم في باطل وهو يعلمه، باب من أقام البينة بعد اليمين، كتاب الحيل باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، باب موعظة الإمام للخصوم، باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه، باب القضاء في كثير المال وقليله، وبوب له مسلم في كتاب الأقضية باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن، وأبو داود باب قضاء القاضي إذا أخطأ، والنسائي في باب الحكم بالظاهر، وفي باب ما يقطع القضاء، والترمذي في باب ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه، وابن ماجه باب قضية الحاكم لا تحل حراما ولا تحرم حلالا، ومالك في باب الترغيب في القضاء بالحق. فيبين لنا أن المقصود بهذا الحديث بيان حكم متعلق بالقاضي غير رسول الله ﷺ وقيام معنى التهريب من أكل أموال الناس بالباطل وإن أيدت بالقضاء، ولا أدل على هذا الفهم من قول عمر بن الخطاب ﷺ إذ قال وهو على المنبر: "يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيبا لأن الله كان يريه وإنما هو منا الظن والتكلف"⁽²⁹⁾.

وإذا ما نظرنا في مجموع روايات الحديث فإننا نجد أن

فقال النبي ﷺ: «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك»، فقال الأنصاري يا رسول الله ﷺ أن كان ابن عمك؟! فتلون وجهه ﷺ ثم قال: «اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ثم أرسل الماء إلى جارك». قال الزبير فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت في ذلك⁽²²⁾، وفي الآية نكير شديد على من لم يحتكم بحكم النبي ﷺ.

ثالثا: أنه ﷺ أبعد ما يكون عن أسباب بطلان القضاء أو نواقض الحجية وذلك أنه لا يتبع الهوى وهو كذلك مسدد بالوحي يصوبه ويبين له ويرشده كما في حكمه في قضية نقب مشربة⁽²³⁾ رفاعه بن زيد⁽²⁴⁾ وفي حادثة الإفك وما ترتب عليها من إقامة الحد على حسان ومسطح وحنمة رضي الله عنهم جميعا⁽²⁵⁾، وأرشدته كما في أسئلة سورة البقرة وفي الكلاله وغيرها.

رابعا: إذا كانت أقضية القضاة عند عامة الفقهاء حائزة للحجية إلا إذا قام الدليل على ما ينقضه من هوى أو ترك أو إهمال لدليل أو ظهور بعض الأدلة في الحالات التي أجاز بعض الفقهاء نقض الحكم لأجلها، فتكون أقضيته ﷺ أولى وأحق بالاحتجاج لانتهاء العوارض السابقة جميعا عنه ﷺ، وإنما اكتسبت أقضية القضاة حجيتهما من الشرع والنيابة عن النبي ﷺ في الحكم ولذلك قال ابن عاصم في تحفة الحكام⁽²⁶⁾.
منفذ بالشرع للأحكام له نيابة عن الإمام

قال التوزري في شرحه لهذا البيت: "يعني أن المنفذ للأحكام الشرعية على الخصوم هو القاضي لنيابته عن صاحب الإمامة العظمى وهي عبارة عن نيابة شخص عن النبي ﷺ في إقامة قوانين الشرع وقواعده وحفظ الملة والدين على وجه يجب اتباعه في كافة الأمة"⁽²⁷⁾.

خامسا: تعد أقضية النبي ﷺ ضرورة دينية ودينية وذلك لإنشاء سنة قضائية واجبة الإلتباع خاصة أن إرث الجاهلية لا يصلح أساسا لنظام القضاء ولا لقيام مقتضى الاستخلاف، ولذلك أنكر الله سبحانه الإحتكام إلى الجاهلية وأحكامها فكان لابد من إنزال البديل وهو أقضية القرآن والسنة قال تعالى: «أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» (المائدة: 50).

وخلاصة الأمر أن أقضية النبي ﷺ تحوز أنواعا متعددة من الحجية؛ حجية السنة القولية والفعلية، وحجية الإجماع المنعقد من الصحابة على وجوب العمل بها والرجوع إليها، وحجية الأسبقيات القضائية، وحجية الضرورة الشرعية. إضافة إلى أنها تعرى عن كافة أسباب النقص أو البطلان.

فرع: في حديث "إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن

سياق الحديث جاء في قضية لا دليل فيها، وأنها كانت قضية أقرباء اختلفوا على ميراث قديم لا بينة فيه جاء في مشكل الآثار عن أم سلمة قالت: اختصم إلى رسول الله عليه السلام رجلان في أرض قد هلك أهلها وذهب من يعلمها وفي رواية أخرى: مواريث وأشياء قد درست فقال رسول الله ﷺ: ﴿إنما أنا بشر ولم ينزل علي فيه شيء، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فمن أقطع له قطعة من مال أخيه ظلما جاء يوم القيامة إسظام من نار في وجهه﴾ فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما يا رسول الله ﷺ حقي له فقال رسول الله ﷺ: ﴿توخيا ثم استهما ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه﴾⁽³⁰⁾، وفي مثل هذه الحالات يستحب الصلح والعظة أكثر من بت الأحكام، فيكون الأولى العدول عن بت القضاء إلى الصلح، وخاصة إن كان بين أقارب قال ابن عاصم رحمه الله⁽³¹⁾:

وَالصَّلْحُ يُسْتَدْعَى لَهُ إِنْ أَشْكَلَا

حُكْمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَ الْحَقُّ فَلَا

مَا لَمْ يَخَفَ بِنَافِذِ الْأَحْكَامِ

فِتْنَةً أَوْ شَحْنًا أُولَى الْأَرْحَامِ

المطلب الثاني: قضاة النبي ﷺ وعنايته في اختيارهم وإعدادهم

كان رسول الله ﷺ يتولى القضاء بين الناس بنفسه وذلك لقيامه بمقتضى الإستخلاف وحمل الرسالة، ومن مقتضى ذلك أن يقوم بواجب القضاء بين الناس وخاصة في المجتمع الإسلامي الناشئ، وأن يراعي كونه بشر سيدركه الموت، لذلك كان لا بد له ﷺ من أن يدرّب بعض أصحابه رضوان الله عليهم على القضاء ويرسلهم قضاة للأمصار، وقضاة الصحابة رضوان الله عليهم الذين تولوا القضاء في عهد رسول الله ﷺ كان يحسن انتقاءهم وتدريبهم وتوجيههم، بل كان يختبرهم قبل إرسالهم ثم ربما دعا لهم، والناظر في شخصيات قضاة النبي ﷺ يجدهم جميعا اتصفوا بصفات أهمها:

أ. الذكاء والفطنة.

ب. العلم ودقة الفهم.

ج. حسن التصرف.

د. النسب الشريف.

ه. قوة الشخصية.

وهذا ما قد يظهر بجلاء من خلال إلقاء الضوء على جانب من شخصيات قضاة النبي ﷺ، وإن كان بينهم تفاوت في مدى تحقق تلك الصفات فيهم رضي الله عنهم أجمعين،

وربما خص بعضهم بشيء زائد، من تعليم أو دعاء أو نحو ذلك، وممن روي تقلدهم للقضاء ولاية عامة أو ولاية خاصة في عهد النبي ﷺ ثلاثة عشر صحابي وهم:

1. **عمر بن الخطاب** ﷺ: عرف عنه ﷺ الحذاقة والفهم والحزم وعدل، قال ابن الأثير: "كان من أشرف قريش وإليه كانت السفارة في الجاهلية وذلك أن قريشا كانوا إذا وقع بينهم حرب أو بينهم وبين غيرهم بعثوه سفيرا وإن نافرهم منافر أو فاخرهم مفاخر رضوا به بعثوه منافرا و مفاخرا"⁽³²⁾، ولعل ذلك كان باعثا لاختياره قاضيا لرسول الله ﷺ كما روى الترمذي وغيره أن عثمان قال لابن عمر اذهب فاقض بين الناس قال أو تعافيني يا أمير المؤمنين قال فما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضي قال إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا. فَمَا أَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ﴾⁽³³⁾، قال أبو بكر ابن العربي: "قول عثمان لعبد الله بن عمر: إن أباك كان قاضيا، يعني لرسول الله ﷺ وكذلك روي عنه، ولم يُردّ به عثمان قضاءه في خلافته ولا فهم عنه ذلك عبد الله بن عمر، ولذلك قال له: كان أبي إذا أشكل عليه أمر سأل رسول الله ﷺ، فهذا يدل على أن ذلك كان في حياته، ولو أراد بذلك الخلافة لقال له: إن أبي كان خليفة ليس فوقه متعقب عليه، فكيف يحتج به في ولاية متعقب متوقف"⁽³⁴⁾، وقد ولي عمر القضاء لأبي بكر رضي الله عنهما وهكذا كانت ولايته ﷺ القضاء في عهد النبي ﷺ مهددة لولايته في عهد أبي بكر ﷺ وقد ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب عن إبراهيم النخعي. قال: "أول من ولي شيئا من أمور المسلمين عمر بن الخطاب، ولاه أبو بكر القضاء فكان أول قاض في الإسلام وقال: اقض بين الناس، فإني في شغل"⁽³⁵⁾.

2. **علي بن أبي طالب** ﷺ: ولاه الرسول ﷺ قضاء اليمن لما تفرس وعلم فيه من مزايل الفهم والعلم فكان أقضى الناس؛ شهد له بهذه الميزة رسول الله ﷺ فقال: ﴿أقضاهم علي﴾⁽³⁶⁾، كما خصه ﷺ بأمور:

أ. علمه كيف يقضي، وبين له كيف يتبين وجه القضاء باستماع الخصوم.

ب. حفزه وشجعه بأن الله سيوفقه ويهدي قلبه للصواب.

ج. ودعا له بالهداية والتوفيق.

ولعل استعداداته النفسية، وسماته الشخصية، وما خصه به ﷺ كان سببا حافزا له على أن يثق بقدرته على القضاء كما يخبر هو عن نفسه إذ قال ﷺ: "بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضيا فقلت: يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء؟ فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيَنْبِتُ لِسَانَكَ فَإِذَا

والقانون الفرنسي الذي يعد أبو القوانين الأوروبية معظمه من الفقه المالكي، والقوانين العربية استندت على ذلك جميعاً، وقد كان صاحب نظر ثاقب وحكم صائب حتى قيل فيه: "ما كان يشبه كلام أبي موسى إلا بالجزار الذي لا يخطيء المفضل" (46).

5. **مصعب بن عمير** ﷺ: وذلك أنه لما أرسله رسول الله ﷺ إلى المدينة فكان يعلم الناس ويرجعون إليه في خصوماتهم وقضاياهم واستمر ذلك إلى هجرة النبي ﷺ إلى المدينة.

6. **عبد الله بن مسعود** ﷺ: روي أنه كان ممن ولي القضاء في عهد رسول الله ﷺ وروي ذلك عن مسروق عند الطبراني في الكبير والحاكم في المستدرک عن الشعبي عن مسروق قال: "كان أصحاب القضاء من أصحاب رسول الله ﷺ ستة: عمر وعلي وعبد الله وأبي وزيد وأبو موسى رضي الله عنهم" (47)، قال الحاكم: "هكذا حدثنا وفي أكثر الروايات وأصحها معاذ بن جبل بدل أبي موسى" (48).

7. **أبي بن كعب** ﷺ: ورد في ذكر ولاية ابن مسعود ﷺ كما رواه الطبراني والحاكم أنه أباي ﷺ كان من أصحاب القضاء في عهد رسول الله ﷺ، وقد كان من أهل العلم وكتاب الوحي وممن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ فقال فيه: «خَذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَسَالِمٍ وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ» (49)، وأمر الله تعالى رسوله أن يقرأ عليه سورة البينة كما هو عند البخاري ومسلم، وقد أثنى رسول الله ﷺ عليه بالعلم فقال ﷺ: «وَاللَّهِ لِيَهْتِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ» (50).

8. **زيد بن ثابت** ﷺ: ورد أنه كذلك كان من أصحاب القضاء في زمن رسول الله ﷺ كما ذكر مسروق فيما رواه الطبراني والحاكم كما سبق.

9. **معقل بن يسار** ﷺ: أمره رسول الله ﷺ بالقضاء بين خصوم ووجهة إلى تحري العدل وتجنب الظلم قال عقيل بن يسار المزني ﷺ: أمرني النبي ﷺ أن أقضي بين قوم فقلت ما أحسن أن أقضي يا رسول الله قال: «اللَّهُ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَحِفْ عَمْدًا» (51).

10. **عتاب بن أسيد** ﷺ: وهو عامل رسول الله ﷺ على مكة أقامه واليا وقاضيا (52) ومسؤولا عن الحج، وبقي فيها واليا إلى أن قبض رسول الله ﷺ وقال له: «إني قد أمرتك على أهل الله - عز وجل - بتقوى الله، وكأ يأكل أحد منكم من ربح ما لم يضمن، وانهم عن سلف وبيع، وعن الصفقتين في البيع الواحد، وأن يبيع أحدهم ما ليس عنده»، وقد روي أنه كان شديدا على المريب لينا على المؤمن وكان يقول: "لا والله لا أعلم متخلفا يتخلف عن الصلاة في جماعة

جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يَنْبَيَنَّ لَكَ الْقَضَاءُ»، قال: فما زلت قاضيا أو ما شككت في قضاء بعد" (37)، ولعل ما توسمه فيه رسول الله ﷺ من علم وفهم وحكمة إضافة إلى دعائه ﷺ له كان سببا في شهادة الصحابة والعلماء لعلي ﷺ كما نقل ذلك ابن الأثير في ترجمته له فيوب بابا في علمه وبابا في عدله (38)، واشتهر في حل مشكلات القضاء حتى قيل في المثل فيما يعتاص من الأقضية قضية ولا أبا حسن لها".

3. **معاذ بن جبل** ﷺ: أرسله ﷺ مع أبي موسى الأشعري ﷺ وعلمه سبيل القضاء ومنهج الاستنباط وسلوك الداعية والقاضي وآدابه فقال له ﷺ لما بعثه إلى اليمن: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟» قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ»، قَالَ: أَجْتَهِّدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» (39)، وهذا يمثل دستوراً للاجتهاد القضائي والفقه على مر العصور، ومن توجيهه ﷺ السلوكي للقاضي قوله لمعاذ وأبي موسى رضي الله عنهما: «يَسْرًا وَلَا تَعْسَرًا وَيَسْرًا وَلَا تَنْفَرًا وَتَطَوَّعًا وَلَا تَخْتَلَفًا» (40)، ولعل ملازمته للنبي ﷺ جعلته يطلع على ما لم يطلع فتلقى القرآن وكان من الأربعة الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ حتى قال فيه: «خَذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَسَالِمٍ وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ» (41)، وكذلك برز في العلم والفقه فكان اماما شهد له رسول الله ﷺ بأنه أعلم الأمة بالحلال والحرام.

4. **أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري** ﷺ: أرسله النبي ﷺ مع معاذ بن جبل قاضيان إلى اليمن، وقيل أن أبا موسى كان أميراً وقيل قاضياً، والراجح أنه كان قاضياً على نصف اليمن ومعاذ على النصف الآخر وهذا ما رجحه وكيع في أخبار القضاة (42)، وقيل ولاء رسول الله ﷺ زبيد وعدن (43)، ويشهد له ما رواه البخاري من أن معاذاً مر بأبي موسى وبين يديه مرتد فقصى بقتله ووافقه معاذ على حكمه (44)، كما يرجح ذلك وصية رسول الله ﷺ لهما بالتطاول وعدم التخالف فيدل ذلك على أن عملهما يحتمل التخالف والتعارض. وقد بقي ﷺ قاضياً في اليمن حتى عهد عمر بن الخطاب ﷺ كما ذكر وكيع في نبأ سؤاله لعمر في شأن المرأة الثيب الحبلى بلا بعل (45)، ثم ولاء عمر ﷺ القضاء في الكوفة والبصرة وأرسل له رسالته في القضاء التي تعد دستوراً للقضاء على مر العصور والازمان وأساس لكل قوانين المرافعات العالمية فهي أساس قوانين الدولة العثمانية،

وجودها فذكر من شروط الصحة التكليف والعدالة والذكورة والحرية وكونه سمياً بصيراً متكلاً. ومن شروط الكمال الجزالة والعلم والورع، وجمعه بين الفقه والحديث⁽⁵⁸⁾.

والمقصد من هذا البحث هو الحديث عن السمات الأساسية التي ينبغي أن يكون القاضي مستجماً لها حريصاً على تحصيلها في شخصيته وسلوكه، متمثلاً بذلك القدوة والأسوة الحسنة في إمام القضاة وأتمهم صفة وشخصية سيدنا محمد ﷺ.

المطلب الأول: السمات الأساسية لشخصية القاضي المسلم من خلال أقضية النبي ﷺ

ينبغي للقاضي أن يتصف بصفات وخصائص وأن يمتلك ملكات تؤهله للقيام بهذه المهمة الخطيرة، والناظر في أقضية النبي ﷺ يجدها تزخر بالأحكام والآداب وغيرها مما يمكن أن يفاد منه بعدة صور وفي شتى الميادين ومختلف المناحي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أفاد علمونا فقهاء وشراح حديث من ذلك الإرث القضائي النبوي في استنباط سمات أساسية وخصائص شخصية يُسترشد بها لأهلية القضاة والمفاضلة بينهم، بل يفيد منها القاضي في تنمية ملكاته وتطوير استعداداته ليكون قاضياً متمثلاً متشبهاً برسول الله ﷺ، ومن أبرز هذه السمات:

أولاً: أن يكون القاضي متصفاً بالحكمة: والحكمة وضع الشيء في موضعه فيحسن التصرف في مواقف القضاء ومجلسه وأحكامه، ومن حكمته ﷺ مراعاته للظروف وأحوال المتخاصمين كما قضى بين عائشة وصفيّة رضي الله عنهما لما أهدت صفيّة إلى النبي ﷺ طعاماً في قصعة في يوم عائشة ﷺ فغارت منها وكانت تقول: "ما رأيت صائناً طعاماً مثل صفيّة"⁽⁵⁹⁾. فضربت عائشة القصعة بيدها فألقت ما فيها، فقال النبي ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ»⁽⁶⁰⁾، فقاضى بذلك منيها الخصومة مراعيًا الدافع أو الباعث الذي حمل عائشة ﷺ على ما صنعت وهو الغيرة فقال ﷺ: «غَارَتْ أُمُكُمُ، كُلُّوْا»⁽⁶¹⁾.

ثانياً: أن يكون القاضي متصفاً بملكة الفقه ودقة الفهم: هذه السمات ينبغي أن تكون ملكات راسخة في شخصية القاضي، فالفقه: دقة الفهم، والفهم: هو إدراك حقائق الأشياء على ما هي عليه، لذلك كان الفهم هو جماع القضاء وغايته، فإن الله سبحانه ميز سليمان ﷺ على داود ﷺ بالفهم الموصل إلى الحكم وإن اجتمع فيهما عليهما السلام الحكم والعلم قال تعالى: ﴿فَقَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: 79)، والملكة الفقهية هي: صفة يقتدر بها الشخص على استنتاج الأحكام من مأخذها⁽⁶²⁾، وهذا ماوجه إليه رسول الله

ﷺ إلا ضربت عنقه فإنه لا يتخلف عن الصلاة إلا منافق⁽⁵³⁾، وهذه الوظائف والتصرفات لا تصح إلا لمن له ولاية قضاء لأن ضرب العنق لا يكون إلا بقضاء.

11. **دحية الكلبي** ﷺ: استعمله رسول الله ﷺ قاضياً وولاه ناحية من أرض اليمن⁽⁵⁴⁾.

12. **عقبة بن عامر** ﷺ: ورد أن رسول الله ﷺ أمره بالقضاء بين خصمين روى الدارقطني وغيره عن عقبة بن عامر قال: جاء خصمان إلى رسول الله ﷺ يختصمان فقال لي: «قُمْ يَا عَقْبَةُ أَقْضِ بَيْنَهُمَا»، قلت: يا رسول الله أنت أولى بذلك مني، قال: «وَإِنْ كَانَ أَقْضَى بَيْنَهُمَا فَإِنْ أَجْتَهَدْتَ فَأَصَبْتَ فَلَكَ عَشْرَةُ أَجُورٍ وَإِنْ أَجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ أَجْرٌ وَاحِدٌ»⁽⁵⁵⁾.

13. **عمرو بن العاص** ﷺ: وقد روى أحمد عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أمره أن يقضي بين خصوم فقال: لعمرى يا رسول الله، قال: «وَإِنْ كَانَ» قال: فإذا قضيت بينهما فما لي، قال: «إِنْ أَنْتَ قَضَيْتَ بَيْنَهُمَا فَأَصَبْتَ الْقَضَاءَ فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنْ أَنْتَ أَجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ»⁽⁵⁶⁾.

المبحث الثاني

ملامح الشخصية للقاضي المسلم التي أرساها النبي ﷺ من خلال قضاياه وقضائيه

تعد صفات القاضي التي تجعله أهلاً لتولي منصب القضاء مستنبطة حقيقة من ذات صفات النبي ﷺ ومن أحاديثه ومن صفات من ولاهم القضاء، وبعض هذه الصفات عقلية تقتضيها طبيعة المنصب ووظائفه وهذه الصفات معروفة مشترطة في كافة الولايات العامة كالإسلام والبلوغ والحرية والعدالة والذكورية، وذكروا بعض الصفات المكملة كالسمع والبصر والقدرة على الكلام، وجمع ذلك ابن عاصم في تحفة الأحكام فقال رحمه الله⁽⁵⁷⁾:

وَأَسْتَحْسِنَتْ فِي حَقِّهِ الْجَزَالَةُ

وَشَرَطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ

وَأَنْ يَكُونَ ذَكَرًا حُرًّا سَلِيمًا

مِنْ فَقْدِ رُؤْيَةٍ وَسَمْعٍ وَكَلَمٍ

وَيُسْتَحَبُّ الْعِلْمُ فِيهِ وَالْوَرَعُ

مَعَ كَوْنِهِ الْحَدِيثَ لِلْفَقْهِ جَمَعَ

قال شارح التحفة: ذكر في هذه الأبيات بعض شروط القاضي، ويطلق عليها صفات؛ لأنها قائمة به وقسمتها إلى قسمين: شروط صحة يلزم من عدمها أو عدم واحد منها عدم صحة ولايته، وشروط كمال تصح ولايته بدونها لكن الأولى

قضاؤه.

فمن قضاؤه ﷺ أن سمرة بن جندب ﷺ كان له نخل في حائط - أي بستان - رجل من الأنصار، ومع الرجل أهله فكان سمرة بن جندب ﷺ يدخل إلى النخل فيتأذى به الرجل، ويشق عليه، فطلب إليه أن يبيعه منه فأبى، فطلب أن ينقله فأبى، فأتى النبي ﷺ فذكر له ذلك، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه منه فأبى، فطلب إليه أن ينقله فأبى، قال: فهبها لي ولك كذا وكذا مزرعة فأبى، فقال رسول الله ﷺ: «أنت مضار»، ثم قال النبي ﷺ للأنصاري: «أذهب فاقلع نخله»⁽⁷³⁾.

وكذا لما خاصم الزبير رجل من الأنصار في شريح من الحرة فقال النبي ﷺ: «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك»، فقال الأنصاري يا رسول الله أن كان ابن عمتك؟! فتلون وجهه ﷺ ثم قال: «اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ثم أرسل الماء إلى جارك». قال الزبير فما أحسب هذه الآيات ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ... فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: 64-65) إلا نزلت في ذلك⁽⁷⁴⁾.

رابعاً: أن يكون القاضي متصفاً بالمتابعة للكتاب والسنة: فحب المتابعة والحرص عليها سمة نابعة من تعظيم الشرع واعتقاد الصواب في موافقته والحق في حكمه، والقاضي حاكم بالشرع على وقائع محل خصومة لذلك وجب تتبع الشرع والحرص على موافقته ليصح قضاؤه، والمتابعة كانت من رسول الله ﷺ للوحي ففي قصة سبيعة الأسلمية لما جاءت مسلمة مهاجرة من مكة بعد صلح الحديبية وكانت وثيقة الصلح تقتضي إرجاعها إلى مكة وأقبل زوجها في طلبها فقال: يا محمد رد علي امرأتي فهذه طينة كتابك لم تجف بعد. فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا...﴾ (الممتحنة: 10)، فاستحلفها رسول الله ﷺ بالله الذي لا إله إلا هو ما أخرجها إليه إلا رغبة في الإسلام وحب له وحرص عليه، وما أخرجها حرب أحدثته في قومها ولا بغض لزوجها فحلفت على ذلك، فأعطى رسول الله ﷺ زوجها مهرها والذي أنفق عليها، ولم يردها عليه⁽⁷⁵⁾.

وفي خبر إرسال معاذ ﷺ إلى اليمن قال ﷺ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ﴾⁽⁷⁶⁾، وهكذا كان الصحابة رضوان الله عليهم فقد روى عبد الرزاق أن رجلاً أتى ابن مسعود ﷺ فسأله عن امرأة توفي عنها

ﷺ معاذ لما أرسله إلى اليمن فسأله ﷺ: ﴿كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ﴾ قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، قَالَ: أَجْتَهُدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو⁽⁶³⁾، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ وَقَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ﴾⁽⁶⁴⁾، وهذا ما تمثله الصحابة رضي الله عنهم وتواصوا به، فبالفهم وجه عمر بن الخطاب ﷺ أبا موسى الأشعري ﷺ فقال له: «الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة اعرف الأمثال والأشياء ثم قس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى»⁽⁶⁵⁾، وأدرك ذلك القاضي إياس لما ولي قضاء البصرة وجاءه الناس يطلبون إليه أن يعلمهم القضاء فقال لهم: «إنما القضاء فهم»⁽⁶⁶⁾.

وأقضيت النبي ﷺ كلها فقه وفهم فهو من يستقى منه الفقه والقضاء إذ هو أحد مصادر الأحكام المتفق عليها، ونجد من ذلك نماذج تعين القاضي وتكسبه الدربة والمراس، فمن ذلك قضاؤه ﷺ في القتلى الذين لجؤوا لخنعم لما أرسل لهم سرية فأعتصموا بالسجود فقتل بعضهم ف قضى فيهم رسول الله ﷺ: ﴿أَعْطَوْهُمُ نِصْفَ الْعُقُلِ لِصَلَاتِهِمْ﴾⁽⁶⁷⁾، وذلك أن سجودهم إما أن يكون اسلاماً فيجب فيه الدية كاملة، وإما أن يكون هروباً لا اسلاماً، فحاصله يكون نصف الدية⁽⁶⁸⁾، وكذلك فإن انصرفهم إلى السجود قد يدل على أن منهم مسلمين فاتخذوا ذلك اسلوباً لإعلام المسلمين فما فهموا منهم ذلك وقد لا يكون صادراً عن أسلام وعقيدة لذلك حكم بنصف الدية، ودليله تعقيبه ﷺ بعد حكمه بقوله: ﴿أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁶⁹⁾.

وكذلك قضاؤه ﷺ في قضية ناقة البراء بن عازب ﷺ لما دخلت حائط رجل فأفسدته عليه قضى رسول الله ﷺ: ﴿عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ وَعَلَى أَهْلِ الْمَوَاشِي حِفْظَهَا بِاللَّيْلِ﴾⁽⁷⁰⁾، فكان الرسول ﷺ قد نظر إلى منافع التصدير فجعله سبباً للضمان ف قضى على أصحاب الأموال حفظ أموالهم من عدوهم نهاراً، وعلى أهل الماشية حفظ مواشيهم ليلاً⁽⁷¹⁾.

ثالثاً: أن يكون القاضي متصفاً بالحزم: فالقضاء فصل للخصومة وقطع للنزاع بحكم الشرع بقول ملزم من ذي ولاية⁽⁷²⁾، والخصومة والنزاع سبب للجرأة ومدعاة للإعتراض، فإذا لم يكن القاضي حازماً لا يستطيع الإلزام ولا يمكنه قطع النزاع، والحزم جودة الرأي وإنفاذ الأمر، وخاصة على المعاند الذي لا يصغي للحق ولا يريد إلا مصلحته الخاصة، وقد كان رسول الله ﷺ مع سعة حلمه حازماً في

زوجها ولم يدخل بها ولم يفرض لها، فقال له ابن مسعود: سل الناس فإن الناس كثير - أي اسأل غيري - أو كما قال، فقال الرجل: "والله لو مكثت حولا ما سألت غيرك"، قال: فردده ابن مسعود: شهرا، ثم قام فتوضأ ثم ركع ركعتين ثم قال: "اللهم ما كان من صواب فمنك، وما كان من خطأ فمني"، ثم قال: "أرى لها صداق إحدى نسائها ولها الميراث مع ذلك وعليها العدة"، فقام رجل من أشجع فقال: "أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق رضي الله عنها كانت تحت هلال بن أمية"، فقال ابن مسعود: "هل سمع هذا معك أحد"، قال: "نعم" فأتى بنفر من قومه فشهدوا بذلك قال: فما رأوا ابن مسعود ﷺ فرح بشيء ما فرح بذلك حين وافق قضاء رسول الله ﷺ (77).

خامسا: أن يكون القاضي متصفا بالذكاء والفطنة: الذكاء استيعاب كافة الأمور والفطنة التنبه الى الخفي والغائب لذلك قيل إن الذكاء أعم من الفطنة، وكل ذلك ليعينه على فهم الخصومات وتحديد الحقوق فلا يخال عليه شيء ولا يستغفل ولا تعميه ظواهر الأمور عن حقائقها، لأن الخصومة مظنة الكذب أو التدليس أو الوهم، فالقاضي مطالب بأن يفطن لما يغفل عنه الناس وينتبه لما لا يدركه الآخرون ويتتبع ما يعينه على الفهم، ومن ذلك ما روي في قضية اليهودي الزاني الذي جاءت به يهود وأخفوا أية الرجم، ففي بعض الروايات استعان بمن يعرف كتابهم من المسلمين وهو عبد الله بن سلام (78)، وفي رواية أخرى أنه استدعى أعلم أحبار يهود وهما ابنا صوريا فأنشدهما بالذي أنزل التوراة على موسى ﷺ كيف يجدون حكمهم في التوراة فصدقوه، وذلك لما علمه من خداع يهود وكذبهم وتحريفهم (79).

وسأل رسول الله ﷺ الصحابي الذي شهد على نفسه أنه زنى فخشى أن يكون به جنون فسأله ﷺ: «أَبِكَ جُنُونٌ» (80)، وفي رواية مسلم أنه بعث إلى أهله فسألهم: «أَبِي جُنُونٌ». فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ. فَقَالَ ﷺ: «أَشْرَبَ خَمْرًا» (81).

ومما ورد من فطنة قضاة النبي ﷺ وذكائهم رضي الله عنهم ما رواه ابن ماجة من أن قوما اختصموا إلى النبي ﷺ في خص (82) كان بينهم. فبعث حذيفة يقضي بينهم. فقضى للذين بليهم القمط. فلما رجع إلى النبي ﷺ أخبره فقال: «أَصْبَتَ وَأَحْسَنَت» (83)، وحاصل القصة أنهم اختلفوا في سور مصنوع من الخص وهو القصب، فجعله حذيفة لمن كانت العقد مربوطة من جهته، والقمط جمع قِماط وهو شريط يربط به الخص، فمن كانت العقد من جهته تدل على أنه هو من قام بربطها.

سادسا: أن يكون القاضي متصفا بالهيبة والوقار وقوة

الشخصية: فالقاضي يجب أن يكون ذا هيبة حتى يخشاه الظلمة ويخشى من الكذب بين يديه، وهيئته هذه يجب أن يحسن استغلالها فيطمئن الضعيف ويُرهب الظالم، وكان رسول الله ﷺ رغم هيبة الصحابة له وهيبة من يراه، إلا أنه كان يطمئن من كان يهابه أو يخشاه كما قال للرجل الذي أتى به إلى النبي ﷺ فأخذته الرعدة فقال النبي ﷺ: «هُوَ عَلَىكَ فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ» (84)، وروي أن أبا بكر ﷺ لما ولي أمر الخلافة قام فخطب الناس فقال فيما قال: "الضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح - أي أريد - عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ الحق منه إن شاء الله" (85)، وهذا ما أمر به عمر بن الخطاب ﷺ في رسالته إلى أبي موسى الأشعري ﷺ بقوله: "أس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك، حتى لا يياس الضعيف من عدلك، ولا يطمع الشريف في حيفك" (86).

وكان في قضائه ﷺ مهابة يخشاه الخصوم فقد هابت قريش أن يراجعوا رسول الله ﷺ في شأن المخزومية التي سرقته، فقالوا: من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد ﷺ حب رسول الله ﷺ فكلمه أسامة ﷺ، فقال له ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». ثم قام فاخطب فقال ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَأَيُّمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» (87) ثم أقام عليها الحد، وجاء في بعض الروايات أن لرسول الله ﷺ لما راجعه أسامة ﷺ تلون وجهه وقال له ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». فقال أسامة ﷺ: "استغفر لي يا رسول الله ﷺ"، وذكر أن المرأة تابت بعد ذلك وحسنت توبتها (88).

المطلب الثاني: سمات السلوك الإجتماعي للقاضي المسلم من خلال أقضية النبي ﷺ وقضائه

القاضي في المجتمعات الحديثة هو أحد أفراد المجتمع، ويصنف القضاة على أنهم من الطبقة العليا في المجتمعات والتي ينظر إليها عادة بتقدير واحترام، وسبب هذه المكانة هو ما ينظر إليهم على أنهم أداة لتحقيق العدل وما يتوقع منهم من تقديمهم المصالح العامة على المآرب الشخصية، وهذه المنزلة تحتم على القضاة أن تكون سلوكياتهم الإجتماعية منسجمة مع المكانة الخاصة بهم، كما إن القاضي يكون أكثر قدرة على القضاء إذا كان متصلا بمجتمعه فاهما لطبيعته وأعرافه، فهنا تتعارض مصلحتان الإحتكاك بالمجتمع وحفظ الهيبة والمكانة. هنا نجد أن رسول الله ﷺ هو المثل والقوة لأن الله سبحانه وتعالى أراده كذلك، فنحاول أن نترسم ملامح التوازن

الذي قتل رجلاً بفأس فتكللت جهود الصلح بالعفو عنه⁽⁹²⁾، وفي قضية دين كعب بن مالك على عبد الله بن أبي حدر رضي الله عنهما لما أشار إلى كعب ﷺ أن يضع شطر دينه فقبل، وأمر عبد الله ﷺ بقضاء الشطر وهكذا في كثير من أقضيته ﷺ⁽⁹³⁾.

ثانياً: القاضي يستر ما يطلع عليه في قضائه⁽⁹⁴⁾: فالستر منهج إسلامي أقر مبدأ عاماً فقال ﷺ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»⁽⁹⁵⁾، والقاضي مطالب بتحقيق هذا المبدأ وذلك لقيام النصوص الشرعية الدالة على الستر في القضاء بكل مجالاته وأشكاله، فرسول الله ﷺ يخطب الناس بعد إقامة حد فيقول: «يُهَا النَّاسُ قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلَيْسَ سَتَرَ بِسَتَرِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقَمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ»⁽⁹⁶⁾، وكذلك عاتب ﷺ هزلاً الذي أشار على ماعز ﷺ بأن يلجأ لرسول الله ﷺ لما زنى فقال ﷺ لهزال: «لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ»، وكان قد أعرض عنه رسول الله ﷺ أربع مرات لما شهد على نفسه.

وجمع القرافي شؤوننا من علل الستر المؤثرة في أحكام الشرع وأقضيته فيقرر في الفرق التاسع والثلاثين والمائتين بين قاعدة ما اعتبر من الغالب وبين ما ألغى من الغالب في المثال الثاني: «إذا تزوجت فجاءت بولد لستة أشهر جاز أن يكون من وطء قبل العقد، وهو الغالب أو من وطء بعده، وهو النادر فإن غالب الأجنة لا توضع إلا لستة أشهر، وإنما يوضع في الستة سقطاً في الغالب ألغى الشرع حكم الغالب، وأثبت حكم النادر، وجعله من الوطء بعد العقد لطفاً بالعباد لحصول الستر عليهم وصون أعراضهم»⁽⁹⁷⁾، ويرى في الفرق الخامس والسبعين والمائة أنه اشترط في ثبوت الزنا أربعة شهود مجتمعين سدا لباب الزنى وعلمه: "حتى يبعد ثبوته وأمرنا أن لا نتعرض لتحمل الشهادة فيه، وإذا تحملناها أمرنا بأن لا نؤدي بها وأن نبالغ في الستر على الزاني ما استطعنا بخلاف جميع الحقوق كل ذلك شرع طلباً للستر على العباد»⁽⁹⁸⁾.

ثالثاً: القاضي يعزز المفاهيم الصحيحة حول القضاء والعقوبات: القاضي أعلم الناس بحقيقة القضاء ومفاهيمه ومقاصده، لذا كان أحق الناس ببيان وتعزيز مقاصد القضاء في المجتمع، وقد كان رسول الله ﷺ يعزز هذه المفاهيم ويبينها للناس، ويستثمر الأوقات المناسبة والمقامات المواتية لبيان المفاهيم وترسيخ حقائق القضاء في المجتمع المسلم، ومن هذه المفاهيم:

1. مفهوم الحق والباطل، وأن قضاء القاضي لا يحل

بين المصالح والمفاسد من خلال السلوك الاجتماعي للنبي ﷺ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب ورسائل ودراسات من أفرد مبحثاً خاصاً بالسلوك الاجتماعي للقاضي المسلم استناداً إلى أقضية النبي ﷺ، وإن كانت توجد إشارات في كتب آداب القاضي وبعض المباحث في كتب المطولات، وغالبها تركز على موضوعات عدم تصدره للبيع أو الشراء بنفسه، وحكم تلبيته للولائم ومشاركته في المناسبات الاجتماعية، وهذا جميعاً ليس مختصاً بالقاضي وإنما لكل ذي سلطان.

وأما سمات السلوك الاجتماعي المتعلق بمنصب القضاء فيمكن أن نخلص من خلال تتبع أقضية النبي ﷺ إلى بعض تلك السمات التي يختص بها القاضي وقد تشمل غيره تبعاً له، فمن ذلك:

أولاً: القاضي حريص على الإصلاح بين الخصوم: إن مهمة القاضي فصل الخصومات وقطع النزاعات، وقطع النزاعات وإن كان يأخذ شكل القطع في القضاء ولكنه لا يمنع وجود أثرها من شحناء وتدابر، ويزداد الأمر خطورة إن كان بين أقارب أو أصهار أو جيران، والصلح مندوب إليه في الشرع إلا إن أدى إلى محرم، لما في ذلك من مصالح لعل أكبرها رضى الخصوم وذهاب الشحناء، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: 9)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ (النساء: 128)، وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»⁽⁸⁹⁾، ونص هذا الحديث اقتبس عمر بن الخطاب ﷺ في رسالته إلى أبي موسى الأشعري ﷺ.

وقد تمثل رسول الله ﷺ هذا المبدأ تمثلاً عملياً؛ فورد في كثير من أقضيته ﷺ أنه سعى بالصلح بين الخصوم، فلما اختصم إلى رسول الله ﷺ رجلان ميراث في أرض قد هلك أهلها وذهب من يعلمها درست بيناتها فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَلَمْ يَنْزَلْ عَلَيَّ فِيهِ شَيْءٌ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُبِّهِ مِنْ بَعْضٍ فَمَنْ أَقْطَعَ لَهُ قِطْعَةً مِنْ مَالِ أَخِيهِ ظُلْمًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِسْطَاطٌ مِنْ نَارٍ فِي وَجْهِهِ» فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما يا رسول الله حقي له فقال رسول الله ﷺ: «تَوَخَّيَا ثُمَّ اسْتَهِمَا ثُمَّ لِيَحْلِلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ»⁽⁹⁰⁾، وكذلك محاولته الصلح بعدة وجوه بين سمرة بن جندب ﷺ والأنصاري الذي كان له نخل في بستانه، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه منه فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى، قال: فهبها لي ولك كذا وكذا مزرعة فأبى⁽⁹¹⁾، كذلك في قضية ذي النسعة

وعدم المماثلة، وعدم تعسف المدين بالإصرار على إفاء من الغريم ذاته وحض الدائن على أن يقبل الحوالة إذا كانت على من يستطيع الوفاء، لأن العبرة بالوفاء لا بالموفي، قال ﷺ: ﴿مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ﴾⁽¹⁰⁶⁾.

3. مفهوم التوبة تجب ما قبلها، وبيان حقيقة وظيفة العقوبة، يمتاز التشريع الإسلامي بمزايا عن غيره من التشريعات، ومن ذلك أن التوبة تجب ما قبلها، وأن العقوبة تطهر من الذنب فيعود مقترف الذنب بعد التوبة أو إيقاع العقوبة المقررة شرعا كأن لم يذنب من قبل، ففي قصة معاذ بن جبل قال: "يا رسول الله طهرني" ثلاث مرات والرسول ﷺ يرده ولما جاءه الرابعة قال: "طهرني"، فقال له رسول الله ﷺ: ﴿فِيمَ أَطَهَرُكَ﴾، ثم لما رُجم ﷺ كان الناس فيه فرقتين قائل يقول: "لقد هلك لقد أحاطت به خطيئته"، وقائل يقول: "ما توبة أفضل من توبة معاذ أنه جاء إلى النبي ﷺ فوضع يده في يده ثم قال اقتلني بالحجارة" قال: فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس فسلم ثم جلس فقال: ﴿اسْتَغْفِرُوا لِمَا عَزَرَ بَنِي مَالِكٍ﴾، قال فقالوا: "غفر الله لمعاذ بن مالك"، قال فقال رسول الله ﷺ: ﴿لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ﴾⁽¹⁰⁷⁾، وهكذا في قصة الغامدية.

النتائج والتوصيات

النتائج

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1. إن أفضية النبي ﷺ هي جزء مهم من سيرته التي ينبغي أن تولى عناية بالدراسة والتحليل والاستنباط.
2. إن أفضية النبي ﷺ تحوز ثلاثة أنواع من الحجية؛ حجية السنة القولية والفعلية، وحجية الإجماع المنعقد من الصحابة على وجوب العمل بها والرجوع إليها، وحجية الأسبقيات القضائية.
3. إن التصرفات التي تعد قضاء هي ما كان في مجلس وبين خصوم وطلب للبيانات.
4. إن حديث: ﴿إِنَّمَا تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ...﴾ لا ينقض حجية أفضية النبي ﷺ وإنما يخرج مخرج الوعظ للخصوم، والبيان لعدم نفاذ القضاء في الباطن.
5. إن رسول الله ﷺ قد أولى عناية فائقة في إعداد القضاة، وحسن اختيارهم، حيث بلغ قضاة ﷺ ثلاثة عشر قاضيا، وهؤلاء كانت لهم إسهامات واضحة في المسيرة القضائية في الإسلام.
6. إنه ومن خلال تتبع أفضية النبي ﷺ وحال قضاة ﷺ يتبين

حراما، ذكر قريبا قصة الذين اختصما في مواريث دارسة فقال لهم رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّمَا تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذْهَا﴾⁽⁹⁹⁾، وبوب عليه البخاري رحمه الله باب موعظة الإمام للخصوم، وقال ﷺ في شأن أرض اختصم فيها أبو سلمة ﷺ مع قوم: ﴿مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْفَةً مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ﴾⁽¹⁰⁰⁾، وفي رواية عند أحمد زاد فيها: ﴿وَمَنْ تَوَلَّى مَوْلى قَوْمٍ بَغْيٍ إِذْهُمْ فَعْلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَقْطَعَ مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ فَلَا بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهَا﴾⁽¹⁰¹⁾، وفي الأمور المعنوية أخرج البخاري أن رسول الله ﷺ قال: ﴿مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَظْلَمَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ﴾⁽¹⁰²⁾، وهكذا شأن القاضي أن يحرص على التوجيه والوعظ وإيقاظ الضمير في الخصوم.

2. مفهوم الوفاء بالحقوق وتقوية الحق وإضعاف الباطل، فيشجع القاضي ويعزز صاحب الحق فيطمئنه ليطالب حقه فلا يرتبك ولا يخشى، ويرجعه إلى جادة الصواب، ففي قصة أقتضاء الحبر اليهودي زيد بن سَعْنَةَ لما جاء يطلب رسول الله ﷺ دينا قبل حلوله ليختبر نبوته وأخذ بمقيص رسول الله ﷺ ولببه به ونظر إليه بغضب وقال له: أَلَا تَقْضِيَنِي يَا مُحَمَّدٌ حَقِّي؟ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُكُمْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لِمَطْلٌ، فرمقه عمر ﷺ وقال: لولا ما أخشى من الفوات لضربت عنقك أقول لرسول الله ما أسمع وتفعل به ما أرى، فقال له رسول الله ﷺ: ﴿يَا عُمَرُ، أَنَا وَهُوَ كُنَّا أَحْوَجَ إِلَى غَيْرِ هَذَا، أَنْ تَأْمُرَنِي بِحُسْنِ الْأَدَاءِ، وَتَأْمُرَهُ بِحُسْنِ التَّبَاعَةِ، أَذْهَبَ بِهِ يَا عُمَرُ وَأَعْطَاهُ حَقَّهُ وَزَدَهُ عَشْرِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ مَكَانَ مَا رَوَّعْتَهُ﴾⁽¹⁰³⁾، بل إنه ﷺ كان يوجه المجتمع إلى قبول مقالة صاحب الحق، بل وإكرامه والإحسان إليه فلما جاءه رجل يتقاضاه بغيره وأغلظ على رسول الله ﷺ القول في جمع من أصحابه فهموا به، فقال لهم رسول الله ﷺ: ﴿دَعُوهُ فَإِنَّ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، قَالَ: اشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ﴾ قَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِهِ قَالَ: ﴿فَاشْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً﴾⁽¹⁰⁴⁾. وأما من يمنع حقوق الناس مع قدرته على الإفاء فظالم ضعيف تحل له العقوبة مهما على منصبه أو ارتفعت مكانته فإن ماطل الظالم الذي يجد إيفاء الحق جاز فضحه وتعزيره وبيان حاله للناس من قبل القاضي قال ﷺ: ﴿لِيُؤْجَدَ يُحْلَ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ﴾⁽¹⁰⁵⁾، وفي حديث متفق عليه توجيه آخر يتعلق بالوفاء بالحقوق

القضائية النبوية والتراث الإسلامي بطريقة تتناسب مع روح العصر بما يسهم في نهضته في شتى الميادين.
ثانياً: جمع التراث القضائي الإسلامي جمعاً وافياً، وتحليله تحليلًا شافياً.
ثالثاً: ربط القضاء الشرعي المعاصر وقضائيه بأدلة القضاء وبتراثه الضخم، وعدم اكتفائهم بالقوانين وشروحها، حتى يتمكن من الحفاظ على أصالة القضاء ونفيدة منها في مواكبة الحاجات والمستجدات القضائية المعاصرة.

التوصيات

أن القاضي ينبغي أن يتحلى بصفات وسمات شخصية كالحكمة ودقة الفهم والحزم والفطنة والهيبة والوقار، كما ينبغي له أن يتصف بأداب وسلوكات اجتماعية كالحرص على الإصلاح بين الخصوم، والستر على الخصوم وتعزيز المفاهيم القضائية في المجتمع.

يوصي الباحث ومن خلال هذا البحث بالآتي:
أولاً: دراسة تحليلية موضوعية للأدلة الشرعية والسيرة

الهوامش

- (9) عمر بن الخطاب رضي الله عنه، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992م، ص315.
- (10) انظر: القرافي، الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، ص99-120.
- (11) المرجع السابق: ص99.
- (12) المرجع السابق: ص105.
- (13) أخرجه مسلم عن أم المؤمنين عائشة وأنس في كتاب الفضائل باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي، برقم: 6277، ونصه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلْقُونَ فَقَالَ «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ». قَالَ فَخَرَجَ شَيْصاً فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ «مَا لِنَحْلِكُمْ». قَالُوا قُلْتَ كَذّاً وَكَذّاً قَالَ «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ».
- (14) الواقدي، كتاب المغازي، ج2، ص477-478.
- (15) مرجع سابق، القرافي، الأحكام، ص99.
- (16) القرافي، الفروق (أنوار البروق في أنوار الفروق)، ج1، ص357 وما بعدها.
- (17) مرجع سابق، القرافي، الأحكام، ص99-120.
- (18) ابن الشاط، إدرار الشروق على أنواع الفروق، مع كتاب الفروق للقرافي، ج1، ص357-358.
- (19) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى كتاب الظهار باب باب المظاهر الذي تلزمه الكفارة قال الله تبارك وتعالى: «وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا...» برقم: 15033، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. سنن البيهقي الكبرى.
- (20) مرجع سابق، القرافي، ص100-103.
- (21) سعادة، النظرية العامة للمسؤولية القضائية في التشريع الإسلامي، مرجع سابق، ص33.
- (22) انظر في لوازم وآثار مبدأ حجية القضاء ياسين، حجية الحكم القضائي بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.
- (23) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب التفسير سورة النساء باب قوله: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر

- (1) أصل هذه المقالة حديث صحيح رواه البيهقي وذكره صاحب مشكاة المصابيح في كتاب العلم قال: قال ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» والحديث صححه الإمام أحمد والحافظ العلاءي في بغية الملتزم، انظر: المناوي، كشف الناهج والناقض في تخرج أحاديث المصابيح، الرياض: وكالة حجر الفلاسفة، ج1، ص173-174.
- (2) أخرجه أبو داود في كتاب العلم باب الحث على طلب العلم برقم 3643، والترمذي كتاب العلم باب فضل العلم على العبادة برقم 2682، وابن ماجه في كتاب افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم باب فضل العلماء والحث على طلب العلم برقم 223، قال الألباني حديث صحيح.
- (3) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص3.
- (4) الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، ج16، ص3.
- (5) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج3، ص2.
- (6) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، ج4، ص206، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، سنن البيهقي الكبرى، ج10، ص135، برقم 20247، والحديث صححه الألباني في مختصر إرواء الغليل برقم 2619، ص521.
- (7) انظر: سعادة، النظرية العامة للمسؤولية القضائية في التشريع الإسلامي دراسة تأصيلية في الفقه الإسلامي والسياسة الشرعية، ص218-219.
- (8) مرجع سابق، الدارقطني، سنن الدارقطني، ج4، ص206، البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج10، ص135، برقم 20247، وانظر: سحنون، رسالة القضاء لأمير المؤمنين

- (36) أورده الألباني في صحيح الجامع الصغير، برقم 868.
- (37) أخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب كيف القضاء برقم 3582، حسنه الألباني.
- (38) ابن الأثير، أسد الغابة، مرجع سابق، ج 4، ص 94-97.
- (39) أخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء برقم 3892، والترمذي، كتاب الأحكام، باب القاضي كيف يقضي برقم 1329، ضعفه الألباني.
- (40) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع برقم 4088، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب الأمر بالتيسير وترك التنفير برقم 4623.
- (41) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب فضائل القرآن، باب القراء من صحابة رسول الله ﷺ، برقم 4713، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عبدالله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما برقم 2426.
- (42) وكيع، أخبار القضاة، ج 1، ص 100.
- (43) ابن الأثير، أسد الغابة، مرجع سابق، ج 3، ص 365.
- (44) أخرجه البخاري كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع برقم 4086.
- (45) وكيع، أخبار القضاة، مرجع سابق، ج 1، ص 101.
- (46) ابن الأثير، أسد الغابة، مرجع سابق، ج 3، ص 365.
- (47) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج 1، ص 197، برقم 528، والحاكم في مستدركه كتاب معرفة الصحابة باب مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه برقم 5315.
- (48) الحاكم، المستدرک، المرجع السابق.
- (49) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب فضائل القرآن، باب القراء من صحابة رسول الله ﷺ، برقم 4713، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عبدالله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما برقم 2426.
- (50) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، برقم 1921.
- (51) أخرجه أحمد في أحاديث معقل بن يسار ﷺ برقم 20305 وضعفه الأرنبوط، والحاكم في المستدرک في كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر معقل بن يسار ﷺ برقم 6470، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وللحديث شواهد من طريق ابن أبي أوفى وأبي أيوب رضي الله عنهما عند الترمذي وابن ماجه حسنها الألباني وقال أحمد شاكر: لحديث اسناده ضعيف لاجل نفع بن الحارث والحديث صحيح.
- (52) الماوردي، أدب القاضي، ج 1، ص 132.
- (53) الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشف للزمخشري، ج 2، ص 286.
- (54) الماوردي، أدب القاضي، مرجع سابق، ج 1، ص 132.
- (55) أخرجه الدارقطني في سننه كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، ج 4، ص 203، والحديث ضعفة غير واحد
- بينهم برقم 4309 واللفظ له، وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب وجوب اتباعه ﷺ برقم 6258.
- (23) المشربة، هي الغرفة التي يجمع فيها الطعام، انظر: الشوكاني، نيل الاوطار من احاديث سيد الاخيار شرح منتقى الاخبار، ج 8، ص 154.
- (24) ذكرها ابن الجوزي في زاد المسير سببا لنزول قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ (النساء: 105) وأصل القصة بتمامها عند الترمذي: "أن مشربة رفاعه بن زيد نقت وأخذ طعامه وسلاحه، فاتهم به بنو أبيرق وكانوا ثلاثة بشير ومبشر وبشر، فذهب قتادة بن النعمان إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله: إن أهل بيت منا فيهم جفاء نقبوا مشربة لعمي رفاعه بن زيد وأخذوا سلاحه وطعامه، فقال: أنظر في ذلك فذهب قوم من قوم بني أبيرق إلى النبي ﷺ فقالوا إن قتادة بن النعمان وعمه عمدوا إلى أهل بيت منا يرمونهم بالسرقة، وهم أهل بيت إسلام وصلاح، فقال النبي لقتادة: رميتهم بالسرقة على غير بينة، فنزلت هذه الآيات بما قاله قتادة بن النعمان". انظر: ابن الجوزي، ج 2، ص 191، وذكر ابن الجوزي روايات أخر في سبب النزول، سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب سورة النساء، وحسنه الألباني.
- (25) صحيح البخاري، كتاب المغازي باب حديث الإفك برقم 4141.
- (26) ميارة، الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام (شرح ميارة)، ج 1، ص 10.
- (27) التوزري، عثمان بن مكي، توضيح الأحكام على تحفة الحكام، ج 1، ص 19.
- (28) متفق عليه، أخرجه البخاري - واللفظ له -، كتاب الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم، برقم 7169، ومسلم، كتاب الاقضية، باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة، برقم 1713.
- (29) أخرجه أبو داود كتاب الأقضية باب في قضاء القاضي إذا أخطأ، برقم 3588، وقد رواه ابن شهاب الزهري عن عمر بن الخطاب، وبينما انقطاع كما ذكر الألباني رحمه الله.
- (30) أنظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج 2، ص 230-134.
- (31) ابن عاصم، تحفة الحكام (بأصل شرح ميارة)، ج 1، ص 26.
- (32) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج 4، ص 138.
- (33) أخرجه الترمذي كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، برقم 1322، ضعفه الألباني.
- (34) ابن العربي، عارضة الأحوذ بشرح صحيح الترمذي، ج 6، ص 65.
- (35) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص 476.

- (73) رواه أبو داود كتاب الأقضية، باب في القضاء برقم 3638، والحديث فيه ضعف.
- (74) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب التفسير سورة النساء باب قوله: "قلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم" برقم 4309 واللفظ له، وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب وجوب اتباعه ﷺ برقم 6258.
- (75) ابن الطلاع، أقضية رسول الله، مرجع سابق، ص74.
- (76) أخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء برقم 3892، والترمذي، كتاب الأحكام، باب القاضي كيف يقضي برقم 1329، ضعفه الألباني.
- (77) رواه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب النكاح، باب الذي يتزوج فلا يدخل ولا يفرض حتى يموت، برقم 10899، وفي كتاب الطلاق، باب الرجل يتزوج فلا يفرض صداقا حتى يموت، برقم 11743.
- (78) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب الحدود، باب أحكام أهل الذمة، برقم 6841، ومسلم في كتاب الحدود باب رجم اليهود وأهل الذمة في الزنا، برقم 1699.
- (79) أخرجه مسلم في كتاب الحدود باب رجم اليهود وأهل الذمة في الزنا، برقم 1700.
- (80) أخرجه البخاري كتاب الحدود، باب الرجم بالمصلى، برقم 6820.
- (81) أخرجه مسلم في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا، برقم 4527.
- (82) الخصص: هو الشيء المصنوع من خص وهو القصب أو البوص الذي تصنع منه العرش أو الأسوار في المزارع.
- (83) أخرجه ابن ماجة في كتاب الأحكام باب الرجلان يدعيان في خص، برقم 2343، ضعفه الألباني.
- (84) أخرجه ابن ماجة كتاب الأطعمة باب القديد، برقم 3312، صححه الألباني.
- (85) أخرجه المتقي الهندي في كنز العمال كتاب الخلافة مع الإمامة من قسم الأفعال وقدمت في هذا الكتاب قسم الأفعال في الباب الأول في خلافة الخلفاء خلافة أبي بكر الصديق ﷺ، برقم 14064.
- (86) أخرجه الدارقطني، ج4، ص206، 207، برقم: 15، 16، والبيهقي، في السنن الكبرى، ج10، ص115، 150، برقم: 20134، 20324، كنز العمال، ج5، ص975، برقم: 14442، ابن عبد البر في الاستنكار، ج7، ص103.
- (87) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان، برقم 6406، ولم يذكر إقامة الحد، ومسلم في كتاب الحدود باب قطع يد السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود، برقم 4505، 4506.
- (88) أخرجه مسلم في كتاب الحدود باب قطع يد السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود، برقم 4506.
- وقال البصري في اتحاف المهرة اسناده حسن حديث رقم 4897.
- (56) أخرجه أحمد في بقية مسند عمرو بن العاص برقم 17858، ضعفه الأرناؤوط، قلت لعل هذا الحديث وحديث عقبة بن عامر واحد ذلك أنهما وردا في نفس السياق ومخرجهما واحد وهو الفرج بن فضالة وهو ضعيف عند ابن حجر والدارقطني ولكن أحمد وثقه وقوى حديثه عن الشاميين.
- (57) ميارة، الاتقان والاحكام، مرجع سابق، ج1، ص11.
- (58) المرجع السابق نفسه.
- (59) أخرجه أبو داود، كتاب الإجارة باب من أفسد شيئا غرم مثله برقم 3570.
- (60) أخرجه الترمذي، كتاب الأحكام باب باب من جاء فيمن يكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاسر برقم 1359. صححه الألباني.
- (61) أخرجه أبو داود، كتاب الإجارة باب من أفسد شيئا غرم مثله برقم 3569.
- (62) شبير، تكوين الملكة الفقهية "كتاب الأمة، العدد 72، ص55.
- (63) ويقصد بـ "ولا آلو" كما قال ابن سيده في المخصص: "جميع العرب يقولون: لا آلو: لا أدع جهدا"، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي. المخصص، ج4، ص77.
- (64) أخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء برقم 3892، والترمذي، كتاب الأحكام، باب القاضي كيف يقضي برقم 1329، ضعفه الألباني.
- (65) أخرجه الدارقطني، ج4، ص206، 207، برقم: 15، 16، والبيهقي، في السنن الكبرى، ج10، ص115، 150، برقم: 20134، 20324، كنز العمال، ج5، ص975، برقم 14442، ابن عبد البر في الاستنكار، ج7، ص103.
- (66) عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، ص35.
- (67) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، 2673.
- (68) ابن الطلاع القرطبي، أقضية رسول الله ﷺ، اعتنى به: محمد تميم وهيثم تميم، ص135.
- (69) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، 2673، صححه الألباني.
- (70) أخرجه الإمام أحمد، في باقي مسند الأنصار من حديث محيصة بن مسعود ﷺ، ج5، ص435، برقم 23741، وقال الشيخ شعيب: إسناده مرسل صحيح رجاله ثقات. أخرجه أبو داود، كتاب الإجارة باب المواشي تفسد زرع قوم، برقم 3569، صححه الألباني.
- (71) سعادة، النظرية العامة للمسؤولية القضائية، مرجع سابق، ص124.
- (72) المرجع سابق، ص33.

ظلم شيئاً من الأرض، برقم 2320، واللفظ له، ومسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، برقم 4222.

(101) رواه أحمد، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند سعيد بن زيد رضي الله عنه برقم 1640.

(102) أخرجه البخاري كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحلها له هل يبين مظلمته، برقم 2317.

(103) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم 5002، في حديث زيد بن السعنة، وابن حبان في صحيحه كتاب البر والإحسان، باب الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، برقم 288. والحاكم في المستدرک كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم جميعاً باب اسلام زيد بن سعة مولى رسول الله ﷺ، برقم 6574.

(104) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب الاستقراض واداء الديون والحجر والتفليس، باب لصاحب الحق مقال، برقم 2271، ومسلم في كتاب المساقاة، باب من استسلف شيئاً ففقد خيراً منه وخيركم احسنكم قضاءً، برقم 4194.

(105) أخرجه النسائي، كتاب البيوع باب مطل الغني، برقم 4690، وأبو داود، كتاب الأقضية باب في الحبس في الدين وغيره، برقم 3630، وابن ماجه كتاب الصدقات باب الحبس في الدين والملازمة، برقم 2427، حسنه الألباني.

(106) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب الحوالات، باب إذا أحال على مليء فليس له رد، برقم 2167، ومسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على مليء، برقم 4085.

(107) أخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، برقم 4527.

(89) أخرجه الترمذي، كتاب الأحكام باب ما ذكر من الصلح بين الناس، برقم 1352، وأبو داود، كتاب الأقضية باب في الصلح، برقم 3596، وابن ماجه كتاب الأحكام باب الصلح، برقم 2353، صححه الألباني.

(90) أنظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مرجع سابق، ج2، ص230-134.

(91) رواه أبو داود كتاب الأقضية، باب في القضاء، برقم 3638، والحديث فيه ضعف.

(92) رواه مسلم وغيره وقد استوفى رواياته ابن الطلاع القرطبي، مرجع سابق، ص15-16.

(93) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج1، ص109.

(94) أنظر: الغامدي، الستر في القضايا الجنائية" مفهومه، حكمه وصوره، ضوابطه، مجلة العدل، العدد 11، سنة 3.

(95) أخرجه مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، برقم 7082.

(96) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الحدود باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، برقم 3048. صححه الألباني في صحيح الجامع.

(97) القرافي، أنوار البروق في أنواع الفروق، مرجع سابق، ج4، ص240-241.

(98) المرجع السابق، ج3، ص358.

(99) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، برقم 7169، واللفظ له، ومسلم في كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللعن في الحجة، برقم 4570.

(100) متفق عليه؛ أخرجه البخاري كتاب المظالم، باب إثم من

المصادر والمراجع

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، زاد المسير في علم التفسير، بيروت: المكتب الإسلامي، 1404هـ.

ابن الشاط، قاسم بن عبد الله، إدرار الشروق على أنواع الفروق، مع كتاب الفروق للقرافي، ضبطه: خليل منصور، 1998م، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الطلاع القرطبي، محمد بن فرج، أقضية رسول الله ﷺ، اعتنى به: محمد تميم وهيثم تميم، 1997م، بيروت، دار الأرقم.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

ابن أنس، الإمام مالك، الموطأ، تحقيق: محمد الأعظمي، 2004م، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان.

ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، 1999م، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي. المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، 1996م، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، عمان، دار الاعلام، 2002م.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، 1968، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، د.ت.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، د.ت، بيروت: دار الكتاب العربي.

الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، بيروت: المكتب الإسلامي، 1988.

الغامدي، عبد اللطيف بن عبد الله، 1422هـ، الستر في القضايا الجنائية" مفهومه، حكمه وصوره، ضوابطه، مجلة العدل، العدد 11، سنة 3.

القرافي، أحمد بن إدريس المالكي، الفروق (أنوار البروق في أنوار الفروق)، ضبطه: خليل منصور، 1998م، بيروت: دار الكتب العلمية.

القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، 1995م، بيروت، دار البشائر.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، أدب القاضي، تحقيق: محي هلال سرحان، 1971م، بغداد: دار الإرشاد.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، 1994م، بيروت: دار الكتب العلمية.

الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد مبارك البغدادي، 1989م، الكويت: دار ابن قتيبة.

المتقي الهندي، علي بن حسام الدين، 1989م، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، بيروت، مؤسسة الرسالة.

المنافري، صدر الدين محمد بن إبراهيم، كشف الناهج والناقيح في تخرج أحاديث المصابيح، تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم، 2006م، الرياض، وكالة حجر الفلاسفة.

ميارة، محمد بن أحمد الفاسي، الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام (شرح ميارة)، بيروت: دار المعرفة.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج بن مسلم. صحيح مسلم، بيروت: دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، د. ت.

الواقدي، محمد بن عمر. كتاب المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، 1984م، عالم الكتب.

وكيع، أبو بكر محمد بن خلف. أخبار القضاة، تصحيح وتخريج: عبد العزيز مصطفى المراغي، 1947م، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

ياسين، محمد نعيم، 1984، حجية الحكم القضائي بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، عمان، دار الفرقان.

الألباني، محمد ناصر الدين، مختصر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، بيروت: المكتب الإسلامي، 1985.

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، تحقيق: مصطفى البغا، 1987م، بيروت: دار ابن كثير ودار اليمامة.

البهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. سنن البهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، 1994، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز.

الترمذي، محمد بن عيسى السلمي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، د. ت، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

التوزري، عثمان بن مكي، 1339هـ، توضيح الأحكام على تحفة الحكام، تونس: المطبعة التونسية.

الحاكم، محمد بن عبد الله. المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، 1990م، بيروت: دار الكتب العلمية.

الزيلي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشف للزمخشري، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، 1414هـ، الرياض: دار بن خزيمة.

سحنون، أحمد، 1992م، رسالة القضاء لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

سعادة، أمجد علي، 2010م، النظرية العامة للمسؤولية القضائية في التشريع الإسلامي دراسة تأصيلية في الفقه الإسلامي والسياسة الشرعية، عمان: دار الثقافة.

شبير، محمد عثمان، 1999م، تكوين الملكة الفقهية، كتاب الأمة، العدد 72، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الشوكاني، محمد بن علي. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، 1994م، بيروت: مؤسسة الرسالة.

عرنوس، محمود بن محمد. تاريخ القضاء في الإسلام، مصر: مطبعة الحلبي، د. ت.

Judgments of the Prophet (p.b.u.h), and their Impact on Forming the Image of Muslim Judge

*Amjad A. Saadeh**

ABSTRACT

Judiciary system is considered as one of the most significant duties and objectives that ensures the stability and safety of society and nation. It is a contemporary standing form of applying the rules of the Shari'ah. It is due to the high importance and effect of this position which supposed to be fulfilled and supervised by the head of the state; we find that the Prophet (p.b.u.h) himself practiced it, appointed and sent judges to the Islamic districts. The Caliphs after the Prophet (p.b.u.h) were in charge of this position and paid great attention to it. This was done by a group of charts which were the bases of the Islamic Judicial system which is still well known to all nations.

The Prophet's (p.b.u.h) patronage of the judicial system can be easily noticed from the great attention he paid for the selection and qualification of judges. Therefore, it is our intention in this research to spot light on the importance, nature and legal evidence of the judgments of the Prophet (p.b.u.h), and on his judges and their characteristics. This is in order to reach a clear and sound view about the image of Muslim judges which was embodied in the Companions and their followers in the light of the principles, indications and rules found in the judgments and the selection of the judges of the Prophet (p.b.u.h).

Keywords: Judgments of the Prophet, Muslim Judge.

* Faculty of Shari'a, The University of Jordan, Amman. Received on 12/10/2011 and Accepted for Publication on 16/6/2013.